الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية للتدخل التركي في العراق

م.م جعفر صادق هادي الأعرجي أ.م.د مثنى مشعان خلف المزروعي

كلية التربية, الجامعة المستنصرية

jafaralaarajy@gmail.com

muthanamashan@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تبرز أهمية العلاقات العراقية التركية بكونها ذات أبعاد متداخلة، إذ خضع العراق للسيطرة العثمانية منذ دخول السلطان العثماني سليمان القانوني بغداد سنة ١٥٤٣، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨، ومع انهيار الدولة العثمانية سنة ١٩١٨، ومن ثم إعلان الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣ التي تبنت التوجهات العلمانية وتغيير وجهتها نحو أوربا بدل المشرق العربي، الى ان وصلت العلاقات التركية مع دول المشرق العربي إلى مفترق الطرق، لذا تناول هذا البحث الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية للتدخل التركي في العراق، حيث تمثل العراق الحدود المكانية للبحث، ويهدف الى معرفة خلفيات هذه الابعاد بأبعادها المكانية والزمانية، بهدف وضع صورة واضحة أمام أصحاب القرار لهذا التدخل، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي للوصول الى أهداف البحث، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على مصادر جغرافية وتاريخية وقانونية، وبيانات أنشطة القطاع الزراعي والصناعي، وقد تم استنتاج بأن العامل الاقتصادي هو من يشكل البعد الأبرز لهذا التدخل، كون المصالح التركية في العراق وبالخصوص في محافظتي نينوى وكركوك تشكل أطماع تركيا الأبرز في العراق.

الكلمات المفتاحية: الأبعاد القانونية، الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية.

The Legal, Economic and Social Dimensions of the Turkish Intervention in Iraq

Jafar Sadiq Hadi Al-Aaraji Dr. Muthana Mashaan Khalaf Al Mazrouee

Abstract:

The importance of Iraqi-Turkish relations is highlighted by the overlapping of their dimensions, as Iraq was subject to Ottoman control since the Ottoman Sultan Suleiman the Magnificent entered Baghdad in 1543, and this control continued until the end of the First World War in 1918, and with the collapse of the Ottoman Empire in 1918, then the declaration of the Turkish Republic in 1918. 1923, which adopted secular trends and changed its direction towards Europe instead of the Arab East, until Turkish relations with the countries of the Arab Mashreq reached. Crossroads.

Therefore, this research deals with the legal, economic and social dimensions of the Turkish intervention in Iraq, as Iraq represents the spatial limits of the research, and the research aims to know the backgrounds of these dimensions in their spatial and temporal dimensions, while aiming to develop a clear picture in front of the decision makers for this intervention, and the researcher used the historical and analytical approach to reach The objectives of the research, and to achieve this, relied on geographical, historical and legal sources, and data on the activities of the agricultural and industrial sectors, and concluded that the economic factor is the most prominent dimension of this intervention, as the Turkish interests in Iraq, especially in the governorates of Nineveh and Kirkuk, constitute the most prominent Turkey's ambitions. in Iraq.

المقدمة:

يحاول الباحث في الجغرافيا السياسية تحديد الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية للتدخل التركي في العراق بعد ٢٠٠٣ ودراسة حيثيات هذا التدخل، ولا يكتفي الباحث بدراسة هذه الأبعاد بل يحدد ويدرس ويفسر أسباب هذا التدخل بأبعاده الثلاث،

فالجغرافية السياسية لا تقتصر في دراستها على دراسة الظاهرة الجغرافية الانية بل تدرس الظاهرة الجغرافي ببعديها الطبيعي والبشري، لذا تم تناول كل بعد بصورة مفصلة، وتم تفسير أي الأبعاد هي الأقرب للتدخل التركي في العراق.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مشكلة البحث: يمكن تلخيصها بالنقاط الاتية:

١. هل للأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية أثراً في التدخل التركي في العراق؟
٢. ما هو مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية؟
٣. أي من الأبعاد الثلاث هي الأكثر تأثيراً على التدخل التركي في العراق.

ثانياً: فرضيات البحث: يحاول الباحث الإجابة عن تساؤلات البحث بالصيغ الآتية:

١. لقد ألقى موقع الجوار الجغرافي لدولتي العراق وتركيا بظلاله على طبيعة العلاقات بين البلدين، وقد اتسمت العلاقات بينهما على مدى تأريخها بالشد تارة وبالمرونة تارةً أخرى، حتى وصل الأمر على ما هو عليه الان من تدخلات في السيادة العراقية.
٢. أن العلاقة بين البلدين شهدت تصعيداً على مختلف الأبعاد والمستويات، كان أبرزها البعد الاقتصادي، فتركيا تسعى إلى فرض نفوذها، وهذا ما شهدته الأحداث المتسارعة بعد ٢٠٠٣ مستغلة في ذلك الأحداث المتسارعة تباعاً.

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف البحث الى جملة من الأمور يمكن إيجازها بـ:

١. التعرف على عامل الجوار الجغرافي العراقي – التركي بدءًا من معاهدة لوزان حتى سنة ٢٠٢٠.
٢. تحديد حجم وتأثير وأبعاد التدخلات التركية في العراق بعد ٢٠٠٣، ومعرفة أسبابها.

رابعاً: أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة من كونها تناولت التدخل التركي في العراق وأبعادهِ القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية بعد سنة ٢٠٠٣ وتبعات هذا التدخل من خلال بيان الأسباب والمسببات التي أدت إلى ذلك، والتدخل التركي في العراق ليس حديثاً، فالاتفاقيات المسبقة بين العراق وتركيا، إبتداءً من معاهدة لوزان مروراً بالوقت الراهن مكن تركيا من بسط نفوذها إلى داخل الجسد العراقي، وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً من كونها من الدراسات على مستوى العراق التي تناولت هذا الموضوع بصورة مفصلة، كما عالجت وحللت موضوع التدخل التركي في العراق بعد ٢٠٠٣ من وجهة الجغرافية السياسية كونها ترسخ الثوابت الوطنية لأصحاب القرار والمثقفين.

خامساً: حدود البحث (المكانية والزمانية)

- **مكانياً:** شملت الدراسة العراق موضوع البحث، ويقع العراق تحديداً جنوب غرب قارة آسيا، ويتصف بالصفة القارية، لذلك فإن موقع العراق الفلكي والذي يقع بين دائرتي عرض ٢٩-٥° و٣٧,٢٢° شمالاً، وخطي طول ٤٢-٣٨° و ٤٥-٤٨° شرقاً[١]، يحده من الشمال تركيا، ومن الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية، في حين يحده من الشرق الجمهورية الاسلامية الايرانية، ومن الغرب المملكة الاردنية الهاشمية، وجمهورية سوريا العربية سوريا، خريطة(١).
- **زمانياً:** تتمثل الحدود الزمانية لمنطقة الدراسة بالمدة (١٩٢١) وقيام جمهورية العراق، حتى نهاية سنة ٢٠٢٠.

(١) كريم داغر محمد العوابد، الموقع الفلكي والجغرافي للعراق وأثره في تعرضه إلى ظواهر جوية قاسية في مناخه، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (١١)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص٣٣٧.

خريطة (١)

موقع الجغرافي للعراق

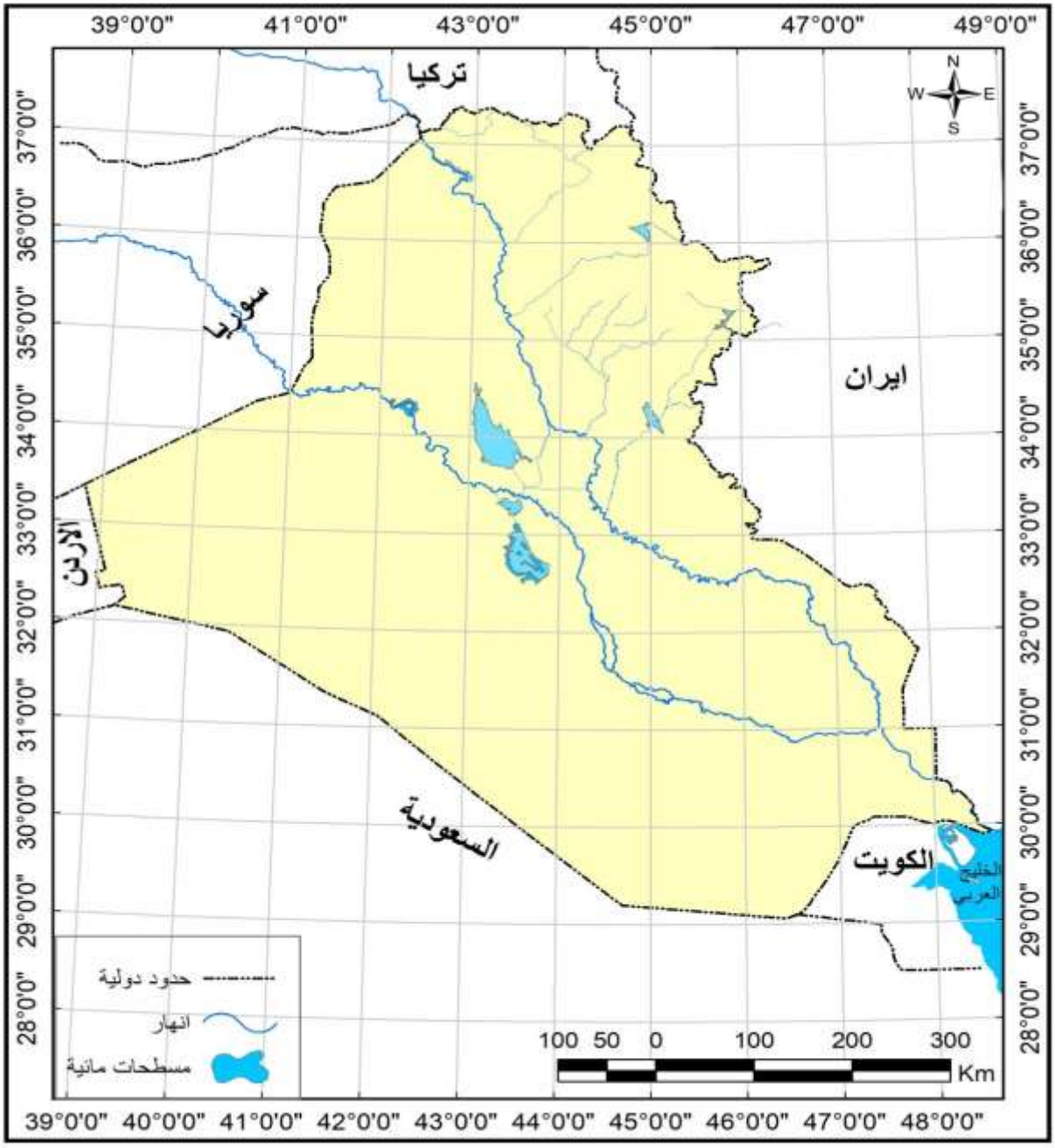

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Map، وبالاعتماد على: محمد علي الغرا، أطلس الوطن العربي والعالم، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص٧٨.

المبحث الاول

الأبعاد القانونية

اتسمت العلاقات العراقية – التركية بطبيعتها المتغيرة نتيجة توقيع عدة معاهدات واتفاقيات وهي وفقاً للترتيب الزمني كالاتي:

أولاً: معاهدة سيفر ١٩٢٠

ان عقد معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية كان امراً في غاية الصعوبة للدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى[١]، وقعت معاهدة (Sevres) في ١٥ آب ١٩٢٠[٢]، إلا أن حكومة أنقرة التي كانت تقود بدورها حرب تحرير بلاد الأناضول من الدول المُحتلة، فسرت مُعاهدة سيفر بـ(المُعاهدة المُذلة) التي لا يمكن القبول بها، ومع تحقيق حكومة أنقرة انتصارات على اليونان سنة ١٩٢١، حظيت حكومة أنقرة بالاعتراف الدولي الذي أهلها لتمثيل بلاد الأناضول التي ستصبح (جمهورية تركيا) سنة ١٩٢٣، خريطة (٢)، وتضمنت المعاهدة (١٣/ باباً) و(٤٤٣ بنداً) إذ أملى الحلفاء شروطهم على الدولة العثمانية، وما كان عليها الا الموافقة صاغرةً تحت التهديد، وتضمن المعاهدة عدة بنود أهم ما يخص دراستنا هي[٣]:

- أن تبقى إسطنبول عاصمة للدولة العثمانية.
- تدويل الأراضي المجاورة للدولة العثمانية.
- إعلان كردستان دولة ذات سيادة داخلية أو كدولة مستقلة[٤].
- فصل العراق عن الدولة العثمانية وعدة دول مستقلة، بشرط أن تتولى دولة منتدبة في إدارة شؤونها.
- حماية الأقليات.
- منح قيليقية وكردستان ومعظم أراضي الأناضول الجنوبية لفرنسا[٥].

ويلاحظ مما تقدم بأن الدولة العثمانية كانت مجبورة على قبول معاهدة سيفر تحت قوة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وشكلت هذه المعاهدة نقطة تحول في سياسة الدولة العثمانية، فبعد أن كانت دولة عظمى ذات نفوذ كبيرة في عدد من الدول، أصبحت سيطرتها مقتصرة على بنود معاهدة سيفر، وبذلك فقدت الدولة العثمانية سلطتها ونفوذها، فضلاً عن خسارتها كردستان العراق بالمجمل.

(١) أحمد محمود علو السامرائي، مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلة مداد الآداب، ٢٠١٨، المجلد (١)، العدد (١٤)، ص٣٥٦.

(٢) جورج لتشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج١، ترجمة، جعفر خياط، بغداد، العراق، دار المتنبي للطباعة، ١٩٦٤، ص١٤٠.

(٣) أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت، مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة الوطنية في الأناضول، مجلة الطائف للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، ١٩٢٢، ص٥، نقلاً عن: أحمد محمود علو السامرائي، مصدر سابق، ص٣٥٦- ٣٥٧.

(٤) فاضل حسين، مشكلة الموصل ودراسة في الدبلوماسية البريطانية- العراقية- التركية وفي الرأي السنة، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٣.

(٥) شنايدر، لويس، العالم في القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٦٠، ص١٥٧.

خريطة (٢)

معاهـــدة سيفـــر

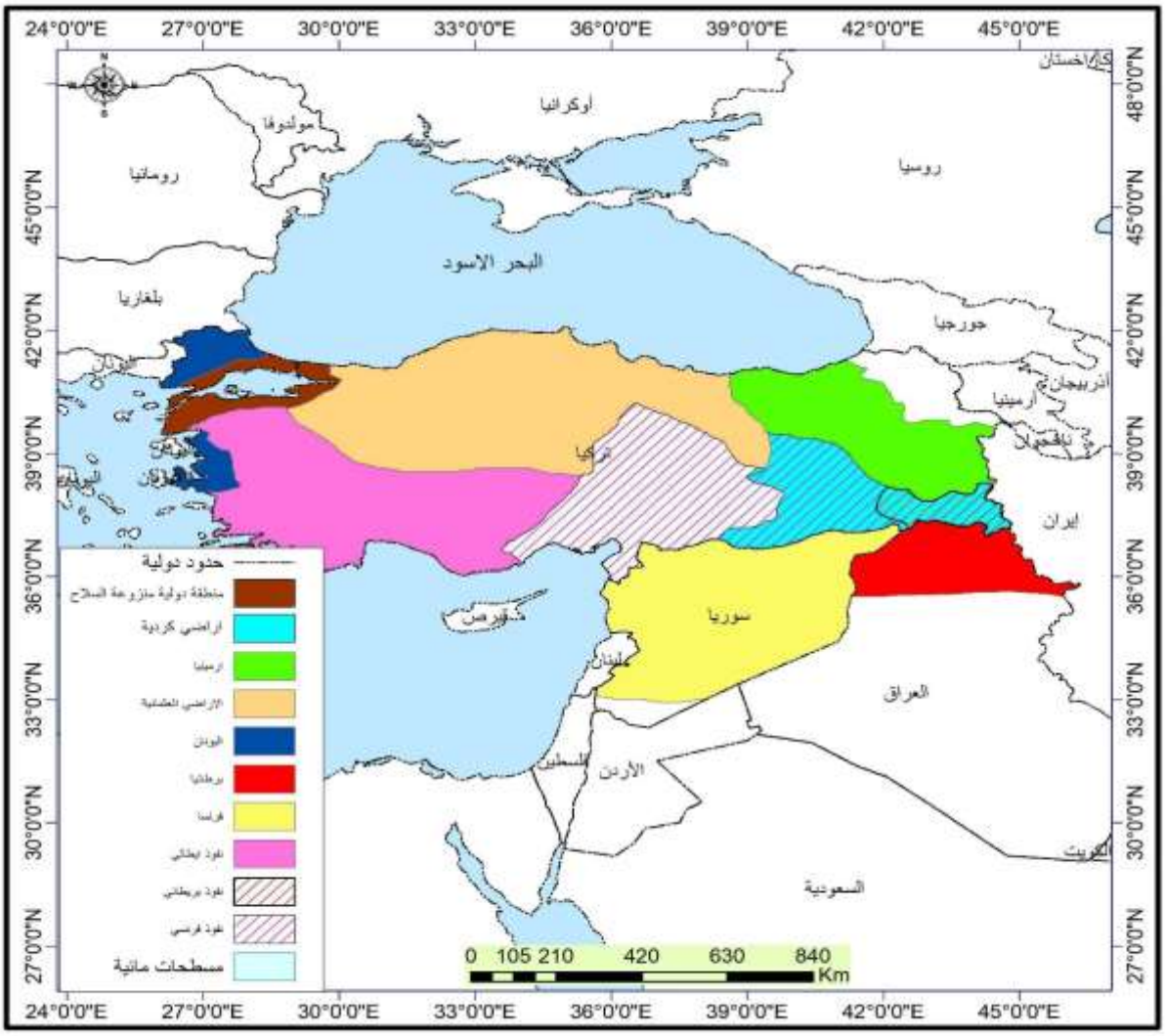

المصدر: https://www.aljazeera.net/midan/intellect/history/2020/2/20، تم زيارة الموقع بتأريخ ٢٠٢١/٣/٤، الساعة: ٩:٢٠am.

ثانياً: معاهدة انقرة (١٩٢١)

عقدت معاهدة انقرة في (تشرين الثاني/ ١٩٢١) بين فرنسا وتركيا، والتي أشارت في مضمونها أنه يحق لمدينة حلب السورية أن تأخذ من مياه نهر الفرات لإشباع حاجات المنطقة، كما اكدت المعاهدة على حق سوريا في نهر قونق[١].

ثالثاً: معاهدة لوزان (٢٣/نيسان/١٩٢٣ – ٢٤/تموز/١٩٢٣)[٢]:

وتعرف أحيانا باسم (معاهدة لوزان الثانية) تم توقيعها في(٢٤/تموز/١٩٢٣)[٣]، كانت معاهدة سلام وقعت في لوزان، سويسرا تم على اثرها تناول عدة قضايا واتفاقيات، أما في ما يخص دراستنا فقد تناولت المعاهدة قضية الموصل التي طالب الاتراك بضمها الى أراضيهم وحجتهم بضمها بأنهم ضموها الى بلادهم قبل توقيع هدنة مودروس، لذلك عقدت من اجل ذلك عدد من الاجتماعات،

(١) حامد عبيد حداد، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات الأهداف والنوايا، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، متاح على الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=24996، تم زيارة الرابط بتأريخ:٢٠٢١/٣/٧.

(٢) https://www.noor-book.com/?search_for=%D9%85، تم زيارة الرابط بتأريخ ٢٠٢١/٣/٧، الساعة:٢:٠٨am

(٣) حيدر علي خلف العكيلي، الاتفاقيات الدولية لمياه نهري دجلة والفرات بين العراق ودول الحوض (١٩٢٠-١٩٩٠)، مجلة دراسات تربوية، المجلد (٩)، العدد (٣٣)، ص٢٢٦.

وجرت مفاوضات عدة، لا سيما وان الجانب التركي كان لا يتوانا وعلى لسان ممثله في ان بلاده مصممة على ضم الموصل، الا ان ذلك الأمر أثار حفيظة (كرزن) الذي طالب بان تحال القضية الى عصبة الامم الأمر الذي رفضه الجانب التركي، مطالباً بإجراء استفتاء في ولاية الموصل وزاد هذا الأمر احتداما بين الطرفين، اذ رفض الاتراك ذلك الامر وبشدة، الا ان الجانب البريطاني أصر على موقفه، مما أدى الى فشل المرحلة الأولى من المناقشات دون التوصل الى حل لذلك الأمر(١)، تألفت المعاهدة من (١٧/وثيقة) تتعلق بكافة ما تم مناقشته أثناء انعقاد جلسات المؤتمر(٢)، أما بندود المعاهدة فقد تضمنت تكوَّنت معاهدة لوزان من (١٤٣/بنداً) الا ان أبرزها كان(٣):

١-عقد معاهدة الصلح مع تركيا.

٢-رفعت القيود عن الجيش التركي سواء كانت برية أم بحرية أم جوية.

٣-توقيع اتفاقية في ٤/ تشرين الأول/ ١٩٢٣ بخصوص مشكلة الموصل، لتداول بين الجانبين (التركي والبريطاني) ولم يتوصل الجانبان الى اي اتفاق والقضية حولت الى عصبة الأمم بعدها، وحددت المادة (٣) تعيين الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال ٩ أشهر، وفي ١٩/ اذار/ ١٩٢٤ عقدت الدولتان (مؤتمر القسطنطينية) لكنهما لم يفلحا في ايجاد حل للمشكلة(٤).

تنازلت تركيا عن مطالبها بالعراق وسوريا (الفقرة ٣)(٥)، خريطة (٣)، وبناءً على معاهدة لوزان ١٩٢٣، والتي تم إبرامها مع الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، وهم المملكة المتحدة (بريطانيا)، وإيرلندا، وفرنسا، وروسيا، وايطاليا، وقد وضعت بريطانيا عدة شروط مجحفة ومؤلمة بحق الدولة العثمانية، اذ تم إلغاء الخلافة العثمانية، ونفي الخليفة وأسرته خارج تركيا، ومصادرة جميع أمواله، وإعلان علمانية الدولة، ومنع تركيا من التنقيب عن البترول واعتبار مضيق البسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ثم إلى البحر المتوسط ممرا دوليا لا يحق لتركيا تحصيل رسوم من السفن المارة فيه، بحلول ٢٠٢٣ تنتهي مدة المعاهدة التي يكون قد مر عليها مائة سنة، ومن هنا تفهم تصريحات أوردغان، اذ ستدخل تركيا عهدا جديدا، وستشرع في التنقيب عن النفط، وحفر قناة جديدة تربط بين البحرين الأسود ومرمرة تمهيدا للبدء في تحصيل الرسوم من السفن المارة(٦).

(١) Sctt, George, The Rise and fall of laague of Nations, London, itutchinsou,1973, P130-133.

(٢) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التأريخ الأوربي، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط١، ١٩٨٢، ص٢٣٣.

(٣) أحمد محمود علو السامرائي، مصدر سابق، ص٣٦٥-٣٦٦.

(٤) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، مصدر سابق، ص٢٣٣.

(٥) https://rawabetcenter.com/archives/48046، تم زيارة الموقع بتأريخ ٢٠٢١/٣/٧، الساعة ٦:٥٤PM.

(٦) https://rawabetcenter.com/archives/48046، تم زيارة الموقع بتأريخ: ٢٠٢١/٣/٧، الساعة: ٦:٢٤PM

خريطة (٣)

معاهـدة لـوزان

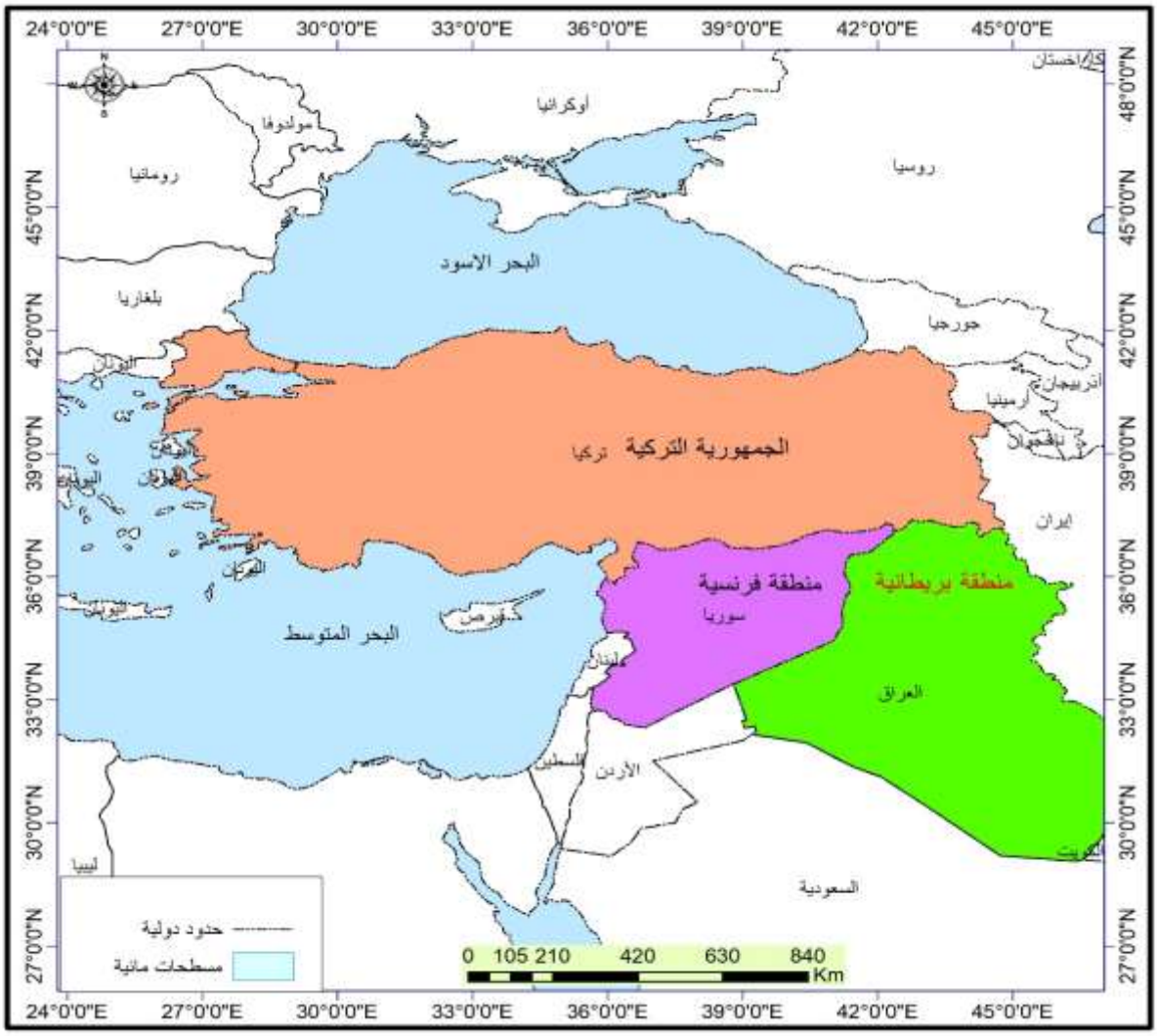

المصدر: https://www.google.com/search?q=%D9%85%D8%B9%D8%A7، تم زيارة الرابط بتأريخ: ٢٠٢١/٢/٢٧، الساعة ٣:٢٠pm

رابعاً: معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا (١٩٤٦)

وقعت الاتفاقية بين العراق وتركيا بتأريخ ٢٦/اذار/١٩٤٦[١]، نص البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية على كيفية استخدام الدولتين لمياه نهري دجلة والفرات، بقصد تنظيم موارد المياه للتخلص من اثار الفيضانات حال حدوثها، فضلاً عن تحديد المناطق المناسبة لإنشاء السدود والخزانات، وجعل الانشاءات المتعلقة بالري وتوليد الطاقة الكهربائية في خدمة كلا الدولتين[٢]، كما ونص البروتوكول الثالث من الاتفاقية على أن تؤسس تركيا محطات مائية لغرض قياس المياه وتصريفها، فضلاً عن صيانة هذه المحطات بفترات زمنية منتظمة من قبل الدولتين، على أن يتحمل كلا الدولتين مصاريف تشغيل وصيانة تلك المحطات[٣]، كما تضن البروتوكول الخامس ضرورة موافقة تركيا على اطلاع العراق في حال اقامة مشاريع الوقاية التي تقرر انشاءها على اي من

(١) سطام حسين علوان، معضلة المياه في حوض الرافدين بين تركيا وسوريا والعراق، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، العدد (٢٢)، ٢٠١٢، ص٧٧.

(٢) عز الدين علي الخيرو، الفرات في ظل القانون الدولي السنة، منشورات وزارة الاعلام، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص٤٨.

(٣) حامد محمد طه أحمد السويداني، العلاقات العراقية – التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٣، ص٧٨-٧٩.

هذين النهرين أو روافدهما، لجعل العراق يحصل على استفادته قدر الامكان من تلك المشاريع[١]، وفي ٢٤ شباط١٩٥٥ عقدت تركيا مع العراق نواة لحلف بغداد الذي انضمت تباعاً له كل من بريطانيا وايران وباكستان، وباركت الولايات المتحدة هذا الحلف اذ شاركت في لجانه التفاوضية وبذلك دخلت العلاقات العراقية – التركية مرحلة جديدة على الصعيد الرسمي[٢].

وفي ٧/تشرين الأول/١٩٥٧ اطلعت الحكومة التركية الحكومة العراقية مذكرة ارسلتها عن طريق سفارتها ببغداد عن نيتها انشاء مشروع لتنظيم صرف مياه نهر الفرات، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتنمية الموارد المعدنية، وتضمنت المذكرة رغبة الحكومة التركية بإنشاء سد كيبان بطاقة تبلغ نحو (٩,٤مليار/م٣) غير ان ما حدث كان خلاف للواقع، ومخالف لما تضمنته الاتفاقية، فعندما شرعت تركيا بإنشاء المشروع سنة ١٩٦٦، خالفت بنود الاتفاقية فقد انشأت السد بسعة تخزينية بلغت (٣٠,٥مليار/م٣)، وبذلك خالفت تركيا بنود الاتفاقية جملةً وتفصيلا في الفقر التي تنص على "أن ترعي مصالح الدولتين في حال قيام أي مشروع على نهري دجلة والفرات"[٣]، وفي سنة ١٩٧١ أبدت تركيا تعهدات أخرى مشابهة لتعهداتها السابقة شكلاً ومضموناً[٤].

خامساً: بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا سنة ١٩٧١

وقع هذا البروتوكول في ١٧/كانون الثاني/١٩٧١، وبموجب الفقرة (أ) من المادة (٣) والتي نصت على "اجراء جميع المشاورات المتعلقة بمسألة المياه مع الجانب العراقي في أثناء وضع برنامج ملء خزانات كيبان التركي[٥]، لتأمين حاجة الدولتين من المياه لملء خزاني الحبانية وكيبان على حدٍ سواء، كما نصت الفقرة (ب) من المادة (٣) على "ضرورة شروع الدولتين وبأسرع وقت ممكن بإجراء المباحثات حول المياه المشتركة ابتداءً من نهر الفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، وخلال هذه المدة جرت العديد من اللقاءات الثنائية بين العراق وتركيا، والثلاثية بين العراق، تركيا، سوريا، للتوصل الى صيغة لتقسيم مياه النهرين، ففي سنة ١٩٧٢ عقدت مفاوضات بين ثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا بخصوص الأزمة المائية وتداعياتها، فقد زار الرئيس العراقي السابق (أحمد حسن البكر) تركيا في نفس السنة[٦]، وفي سنة ١٩٧٣ أيضاً عقدت مفاوضات ثلاثية بين الاطراف المذكورة في انقرة، وفي سنة ١٩٧٤ عقدت مباحثات ثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا في أنقرة بخصوص أزمة المياه، كذلك مفاوضات ثلاثية في السنة نفسها غير انها لا تختلف في فحواها عن المباحثات الأخرى التي جرت سابقاً، مع تمسك تركيا باعترافها بأن نهري دجلة والفرات أنهاراً عابرة للحدود، دون اعطاء صفة الدولية للنهرين، وفي سنة ١٩٨٠ فقد عقد اجتماع ثنائي بين العراق وتركيا والذي كان مضمونه مناقشة مشكلة المياه بين الدولتين[٧].

سادساً: محضر اجتماع اللجنة العراقية– التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني١٩٨٠

لقد أفرزت اللقاءات بين العراق وتركيا وسوريا طوال العقد الثامن من القرن العشرين، ضرورة لعقد اجتماعات أخرى لتقريب وجات النظر بين الاطراف الثلاث وفق القانون الدولي الذي يحدد استغلال الانهار الدولية، ولأجل ذلك وفي ٢٥/كانون الاول/١٩٨٠ عُقد اجتماعي ثنائي بين العراق وتركيا في أنقرة، واتفق الجانبان على أن تقوم اللجنة بتقديم تقاريرها الى حكومات البلدان الثلاث العراق وتركيا وسوريا، خلال مدة سنتين بغية الوصول الى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي تحتاجها كل دولة من الانهار المشتركة[٨]، لذلك ترى تركيا منذ بداية الاتفاقيات الثنائية والثلاثية حتى الان بأن نهري دجلة والفرات لا يتمتعان بصفة الانهار الدولية، بل اعطتها صفة الانهار العابرة للحدود boundary Rivers Trans وهذا يعطيها حق السيادة على مياه هذين النهرين من وجهة نظر أنقرة، لذا فتركيا دائما ما ترفض مناقشة موضوع تقسيم المياه، وتطرح مبدأ "الاستخدام الامثل للمياه"[٩]، ويرى

(١) عز الدين علي الخيرو، مصدر سابق، ص٢٣٧.
(٢) أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٩.
(٣) حيدر علي خلف العكيلي، مصدر سابق، ص٢٢٨.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٢٨.
(٥) راجي يوسف محمود البياتي، المشاريع التركية وأثرها على العلاقات العراقية- التركية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٩، المجلد (٨)، العدد (٢٩)، جامعة الكتاب، كلية القانون والعلاقات الدولية، ٢٠١٩، ص٩٤.
(٦) حيدر علي خلف العكيلي، مصدر سابق، ص٢٢٨.
(٧) حيدر علي خلف العكيلي، مصدر سابق، ص٢٢٨.
(٨) حامد محمد طه أحمد السويداني، مصدر سابق، ٧٩.
(٩) حيدر علي خلف العكيلي، مصدر سابق، ص٢٢٨-٢٢٩.

العراق في الوقت نفسه بأن نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وأن المشاركة فيهما حق تاريخي، وفق ما نصت عليه مبادئ مؤتمر هلسنكي سنة ١٩٦٦ بشأن استخدام مياه الانهار الدولية، وطلب العراق تشكيل لجنة دولية تحدد أحقية العراق في نهري دجلة والفرات على غرار نهري (الدانوب والكونغو)(*)، وفي سنة ١٩٨٢ تم عقد ١٦ اجتماعاً للجنة الثلاثية العراقية والتركية والسورية، الا ان اللجنة لم تتوصل لحل نهائي فيا يخص الحصص المائية، وفي ٦/تموز/١٩٨٧ عقد بروتوكول بين سوريا وتركيا، وتعهدت تركيا بتمرير (٥٠٠م٣/ثا) كحد أدنى مياه نهر الفرات، على ان تتعاون سوريا في تأمين الحدود مع تركيا، ويعد هذا البروتوكول الوحيد الانجاز الاهم فيما يخص الحصص المائية[١]، وفي ١٣/كانون الثاني/١٩٩٠ أعلنت تركيا تخفيض تدفق مياه نهر الفرات لمدة شهر، لملء خزان سد أتاتورك، اذ تم تخزين ما يقارب الـ (٢,٥مليار/م٣) من المياه، حتى ١٣/شباط/١٩٩٠[٢]، وبقى الامر بين الشد والجذب حتى سنة ١٩٩٧ حيث أقرت الاتفاقية الدولية الجديدة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/ ايار/ ١٩٩٧، بخصوص قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لمصلحة سوريا والعراق[٣]، غير أن تركيا رفضت تلك الاتفاقية لكي تتمكن دون أي قيود في مواصلة مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) Gunegdogu Anadoly Progesi، ويعد هذا المشروع مشروعاً سياسياً أكثر مما هو اقتصادياً لا سيما بعد تحويل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح تركيا في حال اكتماله، كما ان تركيا التي لا تنتج النفط وجدت نفسها بفضل مشروع الـ(GAP) تمارس نفوذاً متنامياً عبر استخدام مياهها الوفيرة المصدر على دول مناطق الجوار الجغرافي[٤]، ولم تقتصر تركيا بمشروع الـ(GAP) بل طرحت مشروع (أنابيب السلام)، وتقوم فكرة نقل المياه من تركيا لكافة الدول المعنية بهذا المشروع عبر خطين[٥]:

– **الخط الغربي:** الذي يذهب الى (سوريا، والاردن، والكيان الصهيوني، والمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية).

– **الخط الشرقي:** الذي يتجه الى سوريا ثم الكويت، ثم المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، فالبحرين، وقطر، والامارات العربية المتحدة، وأخيراً عُمان.

سابعاً: المذكرات والاتفاقيات الأخرى ٢٠٠٣ وما بعدها[٦]

أ. اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة٢٠٠٩/٣/٢٣ بغداد .

ب. الاعلان السياسي٢٠٠٨/٧/١٠.

ج. مذكرة تفاهم لتقييم الاثار الاقتصادية والتجارية المترتبة على عقد اتفاقية تجارة حرة ٢٠٠٩/١٠/١٥ بغداد.

د. مذكرة تفاهم بشان التعاون في مجال المناطق الحرة ٢٠٠٩/١٠/١٥ بغداد.

هـ. مذكرة تفاهم بشان تنظيم مؤتمر في اسطنبول حول فرص الاستثمار في العراق ٢٠٠٩/١٠/١٥ بغداد.

و. مذكرة تفاهم في مجال فتح بوابات حدودية جديدة ٢٠٠٩/١٠/١٥ بغداد.

ز. مذكرة التفاهم في مجال المعارض ٢٠٠٩/١٠/١٥ بغداد.

(*) الدانوب: يبلغ طول مجر النهر من منبعه عند مرتفعات الغابة السوداء في غرب المانيا حتى مصبه في البحر الأسود قرابة (٢٨٥٠/كم) ويعد ثاني أطول انهار أوربا بعد نهر (الفولجا)، ويطلق على هذا النهر عدة أسماء كونهِ يمر داخل عشر دول اوربية، وأدى هذا النهر دوراً مهماً في التطور السياسي، والاستقرار البشري، والازدهار الاقتصادي في وسط وجنوب شرق أوربا.

الكونغو: يتصدر هذا النهر انهار افريقيا من حيث اتساع حوضه البالغ نحو (٣٤٥٧/كم٢) في حين يبلغ طوله نحو (٤٧٠٠/كم٢)، ويتكون النهر من التقاء نهري لوالابا، ولوابلا، ويفصل النهر بين زامبيا وزائير، ينظر: حيدر علي خلف العكيلي، مصدر سابق، ص٢٤٠.

(١) نوار جليل هاشم، رؤية مستقبلية حول المياه في العراق والحلول المقترحة، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، العدد (٢٦)، ٢٠١١، ص١٤.

(٢) علي ياسين عبد الله العزاوي، أثر ندرة المياه العربية في احتمالات الصراع والتعاون، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٦، ص٩١، نقلاً عن: حيدر علي خلف العكيلي، مصدر سابق، ص٩٣.

(٣) علي جبار كريدي القاضي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الانهار الدولية بين الدول المتجاورة، مجلة الخليج العربي، مجلد(٤١)، العدد (١-٢)، ٢٠١٣، ص٥٧-٥٨.

(٤) علي ياسين عبد الله العزاوي، مصدر سابق، ص٢٣٠.

(٥) المصدر نفسه، ص٩٤.

(٦) جمهورية العراق، وزارة التجارة، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، قسم الدراسات والترجمة، الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية العراقية مع دول العالم، قاعدة بيانات الاتفاقيات الموقعة بين العراق ودول العالم، قسم دول الجوار، ٢٠١٦، ص٢.

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية

تجمع البلدين حدود برية تمتد لأكثر من ٣٠٠كم، وهو ما يغذي ثنائية (التأثير – والتأثر)، على طرفي الحدود وفي الاتجاهين، لا سيما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والعراق كان جزءاً مهماً من أراضي الدولة العثمانية وحظي باهتمام خاص من قبلها خلال الفترات السابقة، باعتباره عمقاً استراتيجياً وجغرافياً للأناضول وأرضاً لحضارة مدنية سابقة كانت تحت حكم الدولة العثمانية، فضلاً عن موقع العراق ضمن "المنطق البرية القريبة" وهي مناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، التي نظر لها مهندس السياسة الخارجية التركي ورئيس وزرائها الأسبق أحمد داود اوغلو في كتابه (العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) بأنها مهمة لتركيا بشكل استثنائي، وذي أولوية ان أرادت رفع مكانتها الاقليمية والدولية(١).

يحتاج العراق الى المزيد من الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية، لذا فتركيا تجد في العراق يمثل أرض خصبة للاستثمار فيها، وبالفعل فان الشركات الاستثمارية التركية وجدت ضالتها في اقليم كردستان وأسست مجموعة شركات تركية اقتصادية على معظم مجالات الاستثمار وفي الاقليم بوجه الخصوص(٢).

تتركز استراتيجية العراق على ان يكون الدور التركي في الاقتصاد العراقي كبيراً وذلك لأن تركيا تعد مزوداً للمنتجات ومصدر امن للمياه ومستهلك للنفط العراقي، وتم عقد عدة اتفاقيات لضمان استمرار الاستفادة من خطوط البترول والطاقة، حيث تمر العديد من خطوط البترول والغاز الى تركيا عبر العراق، كما ان احتياطيات البترول والغاز الموجودة في العراق تمثل احدى العوامل التي تدفع تركيا للتوجه اقتصاديا نحو العراق، كذلك ان تركيا تدرك وجود امكانيات للاستثمار والاعمار داخل العراق، فالهيكل الاقتصادي العراقي يعاني من اختلالات متجذرة وبنيوية نظراً لاعتماد العراق على الصادرات النفطية، فضلاً عن ضعف القطاع الزراعي والصناعي، وهشاشة البنى التحتية، وقلة الخبرات للقطاع الخاص وان كان هذا القطاع يعاني بالأساس من مشاكلات عدة مما يشكل فرصة كبيرة للاستثمارات التركية في جميع المجالات، خاصة الطاقة والتشييد والبناء، فضلاً عن التجارة التي تشكل عائدات لتركيا لا سيما صادرات الغزل والنسيج، والاغذية، ومواد البناء(٣).

ترجع العلاقات الاقتصادية (العراقية– التركية) الى أيام عهد الدولة العثمانية(٤)، وتعد تركيا من الدول المجـــاورة للعراق وارتبطت بعلاقات تجارية منذ مطلع القرن العشرين(٥)، وفي الثلاثينات من القرن الماضي ارتبط العراق بتركيا باتفاقية تجارية على المستوى الرسمي بعد تأسيس الدولة العراقية، كما وقع العراق اتفاقيتـــين تجاريتين مع تركيا الاولـــى في سنة ١٩٣٢، والثانية في سنة ١٩٦٥، تضمنت (١١/ مادة) مع ملحقين لكل من الصادرات العراقية والتركية(٦)، تطورت العلاقات (العراقية– التركية) في مجال الاقتصاد والتجارة بعد سنة ١٩٦٨، اذ حرص العراق على اقامة علاقات حسن الجوار والتعاون المتبادل(٧)، وفي أيلول/١٩٦٨ تم التوقيع على اتفاقية (الترانزيت) بين الدولتين والتي تضمنت العلاقات التجارية، ولكون لموقع الدولتين الاستراتيجي، وقربهما الجغرافي، وتبادل مواردهما الطبيعية، والتنوع في التبادل التجاري، أثرت هذه العوامل في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، اذ شهدت هذه العلاقة بين العراق وتركيا خلال عقدي السبعينات والثمانينات تطوراً ملحوظاً في مجال (التجارة، والطاقة،

---

(١) احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص٣٩.

(٢) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(٣٧)، ٢٠١٢، ص٥٧.

(٣) جراهم فولر، الجمهورية التركية الجديدة- تركيا دولة محورية في العالم الاسلامي، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٩، ص١٤٦.

(٤) محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢، ص٢٤.

(٥) قبيس سعيد عبد الفتاح ومثنى عبد الرزاق الدباغ، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ومستقبلها، مجلة ام المعارك، العدد (٢٢)،بغداد، العراق، ص٥٩، نقلاً عن: حامد محمد طه السويداني، العلاقات العراقية- التركية العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد (٢٤)، ٢٠١١، ص١٤.

(٦) عوني عبد الرحمن السبعاوي، الاقليات والطوائف في تركيا صراع الهوية، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/2006/11/03/، تم زيارة الرابط بتأريخ: ٢٠٢١/٣/١٠، الساعة: ٣:٠٠pm.

(٧) سياسة العراق الدولية، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، العراق، ١٩٨٢، ص١٨٥، نقلاً عن: حامد محمد طه السويداني، مصدر سابق، ص١٤.

والإنشاءات، والاستثمارات، والعمال) وقد تطورت بشكل ملحوظ منذ أوائل الثمانينات بفعل عوامل سياسية واقتصادية[١]، وللعراق علاقات اقتصادية ضخمة مع تركيا تمثلت في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمارات المتبادلة، والتعاون النفطي، ومشاريع أنابيب الغاز الطبيعي، ومشروع الربط الكهربائي[٢].

وفي سنة ٢٠٠٠ بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين حوالي (٢مليار دولار/ سنوياً)[٣]، وفي سنة ٢٠٠١ زار وزير النفط السابق عامر محمد رشيد تركيا لحضور اجتماع الدورة (١٣) للجنة العراقية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري، واوضح بأن الدولتين تسعيان لرفع قيمة هذا التعاون الى (٣مليار دولار/ سنوياً)[٤].

ان التطورات المهمة التي شهدتها تركيا منذ تسنم حزب العدالة والتنمية سدة الحكم سنة ٢٠٠٢ والتطورات التي حدثت بمجمل ملامح المنطقة والعالم، ساهمت في اتخاذ تركيا سياسة اقتصادية مختلفة، ادت الى رفع معدلات النمو الاقتصادي[٥]، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي لمنطقة الشرق الاوسط بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة، ان فتركيا ركزت على ان يكون دورها في الاقتصاد العراقي متميزاً بحجم الصادرات التجارية وكمستهلك للطاقة وأهمها النفط والغاز، اضافة الى مكانتها المهمة لعبور الصادرات النفطية والغاز الطبيعي الى موانئ البحر المتوسط عبر خط أنابيب (كركوك– جيهان) اذ يشكل هذا الخط نسبة تصدير تبلغ ربع الانتاج النفطي العراقي، يضاف الى ذلك ان هناك العديد من الخطوط التي لا تزال في طور الانجاز، وتحاول تركيا اعتماد استراتيجية تضمن لها استمرارية تدفق النفط العراقي عبر اراضيها، كونها تشكل مصادر دخل مهمة، وتسعى تركيا الى اقامة أفضل العلاقات الاقتصادية مع العراق لعلمها بأنها بحاجة الى حجم الاستثمارات المتزايدة في المشاريع الاستراتيجية، فالعراق أرض خصبة للاستثمار وبتكاليف أقل للقرب الجغرافي، لذا يلاحظ بأن الشركات تفضل الاستثمار في العراق لا سيما في شماله (اقليم كردستان)[٦]،

وأثناء الاحتلال الأمريكي للعراق في اذار ٢٠٠٣ جمع الحاكم المدني الامريكي بريمر السلطتين التنفيذية والتشريعية بحكم القرارات الدولية و فأصدر حينها ١٢٦ قراراً وأمراً منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وحتى ١٦ ايار/ مايو ٢٠٠٣، منها ٣٠ قراراً تهتم بالشأن الاقتصادي، وقد ألقت هذه القرارات بظلالها على الوضع الاقتصادي في العراق في الأمدين المتوسط والبعيد، مما ولدت هذه القرارات ظاهرة خطيرة ألقت بظلالها على الاقتصادي العراقي، وهي ظاهرة (الاغراق السلعي)، عن طريق استيراد السلع والبضائع وبعيدة عن الرصانة الاقتصادية، مما ادى الى منافسة السلع الخارجية للسلع الداخلية ولكلا القطاعين الخاص والعام، وكان من المفترض أن ترتفع نسبة التعريفة الجمركية على السلع غير المهمة، للحد من تسرب العملة الأجنبية خارج العراق، ولكن تعمدت سلطة الاحتلال لأسباب سياسية وأمنية لتوفير مقبولية لدى الشارع، وهذا مخالف للواقع فقد تعمد الاحتلال الامريكي وسلطته من حرمان القطاع الصناعي والزراعي من المنحة الامريكية التي أقرتها حينها[٧].

وبعد احتلال العراق في ٩/نيسان/٢٠٠٣ تأثرت التجارة التركية كثيراً بسبب انعدام الامن وعدم قدرة الشركات التركية العمل في العراق، ولكنها عدت من جديد وزادت نسبتها عما كانت عليه قبل ٢٠٠٣[٨].

وفي المجمل فإن المدة ١٩٩٩ – ٢٠٠٣ شهدت هذه السنوات عجزاً وبقيم ليست كبيرة في قيمة الصادرات والواردات من قيمة التبادل التجاري بين البلدين، نظراً لمحدودية توافر العملات الأجنبية في العراق، وخضوع الاستيرادات والصادرات العراقية إلى الرقابة الدولية، بسبب العقوبات المفروضة على العراق حينها، وقد تضررت تركيا اقتصادياً من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، ورفض تركيا تدفق النفط بشكل طبيعي عبر أراضيها، بسبب الضغوط الأمريكية والقرارات الصادرة من

(١) محمد صلاح محمود الكبابجي، العلاقات العراقية التركية ١٩٩١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢، ص٢٤-٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧.
(٣) حنا عزو بهنان، العلاقات النفطية العراقية التركية ١٩٧٧-٢٠٠١، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٥)، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٣٦.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٦.
(٥) عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي، الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، الخرطوم، السودان، ٢٠١٣، ص٣.
(٦) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (٦٠)، ٢٠١٥، ص١٤٨-١٤٩.
(٧) فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص٢٧٧.
(٨) حامد محمد طه السويداني، مصدر سابق، ص١٥.

الأمم المتحدة ضد العراق، لذا فأنقرة تدرك بضرورة تواجدها على الساحة العراقية، لذا فهي على يقين بان وجودها يتطلب المزيد من الشركات للعمل في المجال والاعمار والاستثمار، لا سيما بعد التخلص بما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وهذا يعني توفير فرص عمل كبيرة للشركات التركية خاصة فيما يتعلق بإعادة إعمار المناطق المحررة ومنها الموصل، فضلاً عن الحاجة الكبيرة لمختلف أنواع السلع والخدمات التي تتطلبها هذه المناطق(١).

وعليه سعى حزب العدالة والتنمية منذ استلامه السلطة في تركيا الى إقامة علاقات اقتصادية مع حكومة اقليم كردستان لإدراكها بالمتغيرات الجديدة وان القوة العسكرية وحدها لا تكفي للنهوض بأي دولة ما لم يأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها(٢).

ورغم مخاوف تركيا من الاتفاقية الامنية الثنائية المبرمة بين (العراق، والولايات المتحدة) في ٢٦/اب/٢٠٠٧ والتي احتوت بعض بنودها على الجنبة الامنية، ففي هذا الخصوص أكدت الاتفاقية التزام الولايات المتحدة الامريكية بردع أي عدوان ينتهك سيادته وحرمة أراضيه وأجوائه او مياهه الاقليمية، الا ان موقف تركيا كان مسانداً لهذه الاتفاقية كون تركيا تطمح ان يكون العراق مستقراً وموحداً خشية قيام اقليم كردستان بالانفصال عن المركز واذ ما حصل ذلك سيترتب على تركيا مردودات سلبية تنعكس على المجالات الاقتصادية، والسياسية، والامنية(٣)، وفي تموز ٢٠٠٨ وقعت تركيا مع العراق الاعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين وتعهدتا بتطوير شراكة استراتيجية طويلة الامد لتعزيز التضامن بين الدولتين في عدة مجالات كان المجال الاقتصادي من ضمن اولوياته(٤)، وفي ٣٠/تشرين الأول/٢٠٠٩ كسرت تركيا الحلقة الأصعب والاكثر حساسية في سياستها الخارجية من خلال الزيارة التأريخية التي قام بها وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد دواد اوغلو برفقة وزير التجارة التركي ظفر تشاغليان الى أربيل، وناقشا الجانبين قضايا اقتصادية عدة(٥).

لذا عمد العراق في السنوات الاخير بالاعتماد الشبه التام على تصدير النفط عبر الاراضي التركية في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية، والعجز في الموازنة العامة للعراق، وتوقف أغلب حقول النفط في المناطق الشمالية والغربية من العراق، بسبب العمليات العسكرية بعد ٢٠٠٣، وما تبعها من دخول داعش وسيطرته على أغلب هذه المناطق، وهذا دفع بالحكومة العراقية الى الاهتمام بتصدير أكبر قدر ممكن من النفط عبر المنافذ التركية لتعويض تناقص انتاج وتصدير النفط الى الخارج، وخلاصة القول ان القيمة الاقتصادية للموقع الاستراتيجي للعراق تتمثل بموقعه على بعض الممرات المهمة في تدفق احتياطات مصادر الطاقة من النفط والغاز، وهذا يمنح العراق بعداً اقتصادياً مميزاً من منظور الجغرافية السياسية، وهي القدرة على التأثير المباشر في ضمان أمن الطاقة في الشرق الاوسط ووسط اسيا.

وعلى هذا الأساس تعمل في العراق مئات الشركات التركية، ففي اقليم كوردستان وحده تحال أكثر من ٩٠% من عطاء المقاولات الى الشركات التركية، وتتوزع عقود هذه الشركات في المجالات الصناعية والتجارية والانشاء والاعمار والزراعة، وبلغ حجم التبادل التجاري لإقليم كوردستان مع تركيا ما يقارب ١٢مليار دولار، فضلاً عن شراء الغاز المنتج وتصدير النفط من حقول كوردستان، هذا فضلاً عن افتتاح القنصليات التجارية والدبلوماسية في اقليم كوردستان، وهذا ما اكدهُ "أحمد داود اوغلو خلال زيارته الى بغداد، حين ذكر ان العلاقات التركية – العراقية بلغت ١٢ مليار دولار منها ٨ مليار دولار مع الاقليم، وان هناك ٥٠٠ شركة تركية في مجال الاستثمار، و١٨٠٠ تركي يعملون في الاقليم، وهذا التعاون مهم لتركيا في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، والتي

(١) مثنى العبيدي، بين الاقتصاد والارهاب، أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية – العراقية، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، مصر، القاهرة، ١٥/١٢/٢٠١٤، متاح على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/1923، تم زيارة الرابط بتأريخ ١٠/٣/٢٠٢١، الساعة:١٠:٢٠pm.

(٢) مشرف وسمي محمد الشمري ومحمد حازم الطائي، موقف تركيا من فيدرالية اقليم كردستان العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٤)، العدد (١٥)، ٢٠١٢، ص٢٩٢.

(٣) أفراح ناثر جاسم، موقف تركيا من الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، مركز الدراسات الاقليمية، نشرة متابعات اقليمية، العدد (٢)، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص١.

(٤) شريف تغبان، الشيخ الرئيس رجب طيب اوردغان، مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط١، دمشق، سوريا، ٢٠١١، ص٢١٠.

(٥) شريف تغبان، المصدر السابق، ص٢١٠.

ترغب في تعويض ما خسرته مع الدول العربية الاخرى والتي تراجعت علاقاتها في الآونة الاخير بسبب التطورات السياسية[١]، تتعدد الابعاد الاقتصادية في مجالات عدة منها:

١. **في مجال النفط والغاز**: تعد تركيا من الدول غير النفطية والدولة الوحيدة مع اسرائيل في الشرق الاوسط الذي لا يملكان الثروة النفطية و الغاز الطبيعي، وتشكل الفاتورة النفطية عبئاً على الخزينة التركية، وتشكل كركوك والموصل وجهة الاطماع لأنقرة، أو عن طريق الاتفاقيات الرسمية كما هو حاصل الان مع بغداد عبر الخط النفطي(كركوك – يومورطاليق) أو عبر وضع اليد عبر تغيير خريطة العراق أو عن طريق الحصول على استثمارات في مجال النفط أو ايجاد نظام حكم بديل في بغداد[٢]، لذا برزت الاهمية الكبيرة لأنبوب النفط العراقي – التركي من خلال:

أ- بعد الثورة الشعبية في تركيا سنة١٩٧٣ ارتفع سعر النفط تدريجياً حتى وصل الى مايقارب ٤٠ دولار للبرميل الواحد أواخر السبعينات بعد أن كان أقل من دولارين بداية السبعينات، وهذا أدى بطبيعة الحال الى رفع العائدات النفطية للعراق وبالتالي زيادة تنفيذ مشاريع الخطة الانفجارية الاولى في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ووصل الانتاج المحلي للفرد الى أكثر من ٤٠٠٠ دولار سنة١٩٧٩، وهو ما لم يصل اليه الى وقتنا الحاضر، وكان للخط النفطي اثار ايجابية لتركيا نفسها، حيث ان وجود الخط الناقل للنفط داخل اراضيها يتح لها الحصول على النفط الخام، في وقت أصبح الحصول على النفط الخام صعب وأصبحت عملية شراءه أصعب في ذلك الوقت، بحيث وصل ما سحبته تركيا من خلال الخط الى معدلات قياسية في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠[٣].

ب- بعد رفع الانتاج النفطي العراقي بسبب تطوير وانشاء حقول نفط جديدة تحتم على العراق توفير طاقة تصديرية ضخمة الى الاسواق الاوربية عبر البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من انجاز مشروع الميناء العميق في الخليج العربي، اضافة الى خور العميقة الذي أمم في أواخر سنة١٩٧٥، ووصلت أرقام الانتاج للخام النفطي أرقام قياسية سنة١٩٨٠، حيث بلغت الى ما يقارب ٣,٥ملايين برميل يومياً، قبل الحرب العراقية الايرانية، وفي سنة١٩٩٠ بلغت الكمية المصدرة من النفط العراقي٣,٢ برميل يومياً[٤].

جـ- اثناء الحرب العراقية – الايرانية في سبتمبر سنة١٩٨٠ دُمر مينائي البكر وخور العميقة في الخليج العربي، ولم يبقى للعراق أي منفذ تصديري سوى الخط العراقي – التركي، فضلاً عن انخفاض معدل الصادرات عبر هذا المنفذ بسبب محدودية القدرة التصديرية حيث انخفضت الى ٧٥٠ الف/ برميل يومياً بعد انخفاض في الاسعار النفطية الى ١٠دولار للبرميل الواحد خلال فترة الثمانينات، وبعد ان طال امد الحرب العراقية – الايرانية اتفق العراق مع جيرانه بإيجاد البدائل لنقل النفط، وتمخضت المباحثات الى انشاء مشروعين[٥]:

– خط (المملكة العربية السعودية – البحر الأحمر): بطاقة ١,٦ مليون برميل يومياً نفذ هذا المشروع على مرحلتين الاولى سنة١٩٨٧، والأخرى نهاية سنة١٩٨٩.

– مضاعفة طاقة الخط العراقي – التركي أوقفت تركيا حينها عمليات الضخ مباشرةً بعد احتلال العراق للكويت تنفيذاً لقرار مجلس الامن الدولي سنة١٩٩٠، واعيد تشغيلهُ في أواخر سنة١٩٩٦ لتسهيل اعادة تصدير النفط بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، والتزمت تركيا حينها بقرار مجلس الامن الدولي بالالتزام بالعقوبات المفروضة على العراق من سنة١٩٩٠ الى ٢٠٠٣ بعد الاحتلال الامريكي للعراق، وعلى الرغم من ذلك فالعراق وتركيا التزما بإنشاء مشاريع عدة منها[٦]:

- نقل تركيا للنفط العراقي من حقلي عين زاله وبطمة في شمال غرب البلاد، ثم نقله مجدداً بالأنابيب الى الميناء الواقع في منطقة الاسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك تتحقق الفائدة للبلدين من حيث المساعدة على انتاج النفط من حقول هي متوقفة بالأساس بسبب نوعية النفط في كلا البلدين.

(١) مثنى العبيدي، مصدر سابق، https://rawabetcenter.com/archives/1923، تم زيارة الرابط بتأريخ ٢٠٢١/٣/١٠، الساعة: ١٠:٣٣pm.
(٢) محمد نور الدين، تركيا والحرب العراقية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١١)، ٢٠٠٣، ص٢٣٦.
(٣) مريم زغدان، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة- رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠١٥، ص٧٧-٧٨.
(٤) المصدر نفسه، ص٧٧-٧٨.
(٥) مريم زغدان، مصدر سابق، ص٧٨.
(٦) المصدر نفسه، ص٧٨.

- منذ ستينان أكدت الدولتين الجارتين العراق وتركيا دراسة مشروع نقل الغاز العراقي الى تركيا، وتكرر دراسة هذا الموضوع في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وعقدت عدة لقاءات لتذليل الصعوبات وتنفيذ المشروع بأسرع وقت، لذا شكلت لجنة عليا على مستوى الوزراء لمتابعة عمليات التنفيذ من قبل ثلاث شركات تركية تتولى التنفيذ وشركة ايطالية تتولى تسويق الغاز الى اوربا، وتوقف البحث في ذلك المشروع بعد احتلال العراق سنة٢٠٠٣.
- على الرغم من الحصار الاقتصادي على العراق، فقد توصل البلدان سنة٢٠٠٠ الى صيغة اتفاق تقضي بموجبه بيع النفط الأسود الفائض عن الحاجة ومشتقات اخرى، ويُنقل بواسطة شاحنات حوضية الى تركيا، اعتمد العراق على الموانئ التركية بصورة رئيسة لنقل جزء كبير من البضائع والموارد التي كان يستوردها مما ساعد على خلق حركة قوية للموانئ التركية ووسائط النقل وعشرات الالوف من العاملين الاتراك.
- بعد سنة٢٠٠٣ أصبحت العلاقة ذات اثار ايجابية بين البلدين، حيث منذ التسعينات سعت جاهدة الى الحصول على عقود في مجال تطوير الحقول العراقية النفطية، وجرت عدة مباحثات مكثفة الا انها توقفت بعد الاحتلال الامريكي للعراق، ثم عاودت تركيا محاولاتها بالحصول على عقود لتأهيل أو المشاركة في جولات التراخيص الثانية والثالثة التي أعلنت من قبل وزارة النفط العراقية في سنتي ٢٠٠٩–٢٠١٠، وبالتالي حصلت على مبتغاها في الحصول على ثلاثة عقود للنفط والغاز شملت كل من حقول بدرة للنفط، وحقلي السيبة وعكاز للغاز[١].

٢. **في مجال المياه والزراعة:** ان مشكلة المياه في العراق تأخذ جوانب اقتصادية وسياسية كون منابع نهري دجلة والفرات خارج حدود البلاد، ان تناقص مياه نهر الفرات (مليار/م^{٣}) سيؤدي الى عدم زراعة ٢٦٠ الف دونم من الأراضي الزراعية، بلا ان الامر يزداد سوءاً عند التعويض عن بعض النقص في المياه من مياه مشروع الثرثار الذي ترتفع فيه نسبة الملوحة، لذا سيتأثر حوالي ٣٠٠ ألف/ دونم بارتفاع نسبة الملوحة، فضلاً عن ارتفاع هذه النسبة سيؤثر بالتالي على اقامة المشاريع على سد القادسية، والتي تزود العراق بما يقارب من ٤٠% من حاجته الى الطاقة أي ان السحب من مياه الفرات من قبل تركيا سيؤثر على كمية المياه الواردة ومن ثم على امكانية الزراعة في حوض نهر الفرات، وقد تجلت جسامة المشكلة عندما قامت تركيا بحجز المياه على العراق في أوائل التسعينات لملء سد أتاتورك[٢].

أما فيما يخص نهر دجلة فقد علق الناطق باسم الحكومة العراقية على انشاء سد اليسو على نهر دجلة والذي سيحرم ٦٩٦ الف/ هكتار من الاراضي العراقية، ويخفض الواردات المائية بمقدار ١١مليار/م^{٣}، حيث ترغب تركيا من خلاله استغلال مياه نهري دجلة والفرات لإحياء جنوب شرق الأناضول، وتحويلها الى سلة للغذاء في الشرق الأوسط حسب ادعائها، لمقايضته بالنفط ومصادر الطاقة الأخرى مع جيرانها من الدول العربية، فضلاً عن مشروع الـ(GAP) التركي التي سعت تركيا جاهدةً لتنفيذ هذا المشروع على الرغم بعلمها بالأضرار التي يلحقها بالحياة والأرض في كل من العراق وسوريا، فتأثير هذا المشروع لا تقف عند حد في تأثيرها على الحياة، فجميع النواحي البشرية والنباتية والحيوانية هي مع تماس مع تأثيرات هذا المشروع، فضلاً عن ان تركيا تتحكم بأكثر من ٨٠% من مياه نهري دجلة والفرات، وهذا يعني ان نقصاً في كمية المياه سيشهده العراق وسوريا[٣]، ولمشروع الكاب تأثيرات سلبية على البيئة العراقية منها[٤]:

أ. تقليص المساحات المزروعة والخضراء والمراعي وبالتالي سيؤثر على المناخ بالمجمل خاصة رفع درجات الحرارة وتغير ديناميكية المناخ كماً ونوعاً، وبالتالي سيؤثر على جميع مفاصل الحياة البشرية والنباتية والحيوانية.

ب. زيادة نسبة تصحر الأراضي العراقية.

ج. زيادة نسبة التلوث في مياه الانهار.

---

(١) عصام الجلبي ومحمد نور الدين، النفط مرتكز للعلاقات العراقية التركية (تركيا والعرب تحديات الحاضر ورهانات الماضي)، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢، ص٢٣١-٢٣٤.

(٢) www.ircoeduuobaghdad.edu-iq

(٣) صافي الياسري، مشرع الكاب، نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة العربية، متاح على الرابط: www.alshirazi.com/world/article/89.htn، تم زيارة الموقع بتأريخ: ٢٠٢١/٣/١١، الساعة: ٨:٣٤pm.

(٤) المصدر نفسه، متاح على الرابط: www.alshirazi.com/world/article/89.htn

د. التأثير على امدادات المياه للأهوار كماً ونوعاً وربما يؤدي هذا الى جفافها بالكامل.

المبحث الثالث

الأبعاد الاجتماعية

ان الامتداد الواسع للحدود العراقية – التركية خلق تداخلاً مناطقي واجتماعي خاصة في الأقسام الجنوبية الشرقية من تركيا مع العراق، وهذا التداخل غير متجانس مع الأقليات القومية والدينية والاثنية خاصة الاكراد منهم، حيث أقاموا بمحاذاة الحدود خطاً من المستوطنات العشائرية، فضلاً عن المستوطنات داخل المدن وضواحيها التي تضم العرب كذلك والذين انحدروا من عشائر قاطنة بشكل دائم أو رحالة مثل عشائر شمر، وطي، وعنزة، والجبور، والحمدانيين، والشرابيين، وعشائر أخرى كذلك تواجد العنصر العربي في مدن تركية كديار بكر، وماردين، ونصيبين، اتسمت هذه المناطق باللغة والعادات والتقاليد العربية جنباً الى جنب مع نظيرتها التركية والكردية، كل هذه العادات والتقاليد تربطهم العقيدة الاسلامية والتأريخ والجغرافية المشتركة[١]، لذا تشمل الأبعاد الاجتماعية الاتي:

١. **الأبعاد الثقافية:** لا تقتصر النشاطات الثقافية للمؤسسات التركية بصورة عامة في اقليم كوردستان العراق على الجانب التعليمي، بل تقوم المؤسسات التعليمية كذلك بنشاطات فنية وثقافية كثيرة وباللغتين الكردية والتركية، فقيام المهرجانات والمؤتمرات الثقافية والفنية، تسهم في التقريب بين المجتمعات، لا سيما كونها تعتبر النافذة التي تنقل عادات وتقاليد المجتمعات، فضلاً عن اسهامها في فتح المجال لتبادل الخبرات والأفكار والتقريب بين الآراء، ومن أهم هذه الملتقيات (ملتقى اَبانت) الذي يقام سنوياً في عاصمة الاقليم (أربيل)، والتي تجمع بين عدد كبير من الصحفيين الكرد والاتراك، فضلاً عن ما شهدتهُ العاصمة أربيل سنة (٢٠٠٩) مؤتمر بعنوان (لنبحث معاً حول السلام والمستقبل)، حيث جمع عدد كبير من المثقفين والمؤرخين الكرد والاتراك، من اجل ايجاد السبل الكفيلة لتطوير العلاقات بيت أقليم كوردستان والحكومة التركية[٢]، وفيما بعد تم تأسيس جمعية الصداقة (الكردية–التركية)، من قبل مجموعة من الكُتاب والمثقفين في اقليم كوردستان، وقامت حكومة الاقليم بدعمها، ولم تقتصر نشاطات الجمعية على الفعاليات الثقافية فقط، بل توسعت اهتماماتها لتشمل قطاعات الطباعة والنشر، حيث قامت بإصدار مجلتين باسم (توركياناسي– ديالوك)[٣].

٢. **الأبعاد المعلوماتية:** منذ سنة ١٩٩٤ بدأ النشاط التركي نحو مجال التربية والتعليم في اقليم كوردستان من خلال شركة (فلزال التركية)، ولدى هذه الشركة مشاريع تربوية عدة تبدأ من الحضانة ثم رياض الاطفال والمدارس والجامعات، وفي سنة٢٠٠٨ تم افتتاح جامعة (إيشق) وهي من أولى الجامعات التركية في إقليم كوردستان بعد حصولها على الموافقة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس الوزراء في اقليم كوردستان[٤]، واستمر التعاون التعليمي بين الجانبين التركي وحكومة اقليم كوردستان ففي سنة٢٠١١ عقدت وزارة التعليم العالي في اقليم كوردستان اتفاقاً مع أربع جامعات هي (جامعة باهجة شهر Bacesehir University، جامعات غازي عنتاب Gaziantep University، جامعة زرفة Zirve University، جامعة غازي كنت Gazikent University) في إطار توطيد العلاقات الاكاديمية والعلمية، وشمل مشروع هذه الجامعات تسهيل قبول الطلبة وتخفيض أجور الدراسة والأشراف المشترك على برامج الدراسات العليا والاجازات البحثية وتبادل الكوادر التدريسية والطلبة الزائرين[٥].

الاستنتاجات:

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، الأقليات والطوائف في تركيا صراع الهوية، https://www.google.com/search?client=firefox-b-
(٢) مؤتمر لنبحث معاً عن السلام والمستقبل، إذاعة عراق الحرة، متاح على الرابط: http://www.iraqhurr.org/content/article/1681581.html تم زيارة الموقع بتأريخ ٢٠٢٠/٧/٢.
(٣) المصدر نفسه، http://www.iraqhurr.org/content/article/1681581.html تم زيارة الموقع بتأريخ ٢٠٢٠/٧/٢.
(٤) جريدة الاتحاد : http://www.alithad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=45328 تم زيارة الموقع بتأريخ ٢٠٢٠/٧/٢.
(٥) أربع جامعات تركي تبدي استعدادها توطيد تعاونها العلمي، وكالة انباء بيانمير، http://www.peyamner.com/Arabic/PNAnews.aspx/ID=260290، تم زيارة الموقع بتأريخ ٢٠٢٠/٧/٢.

١. أن موقع العراق وطبيعته المتنوعة وموقعه الاستراتيجي جعل منها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية والبشرية، مما جعله محطة أنظار دول العالم كون العراق يلبي حاجياتها من الطاقة (النفط والغاز).
٢. يعد الموقع الجيوستراتيجي الذى يتمتع به العراق يفرض ويؤهله لأن يلعب دوراً اقتصاديا كبيراً ويعود عليه بمنافع اقتصادية شتى في إطار علاقات تجارية مما يمنحه مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي.
٣. ترغب تركيا في بناء علاقات سياسية واقتصادية وحضارية مع العراق بصورة عامة واقليم كردستان خصوصاً، كونها ترغب في مواصلة تطورها الاقتصادي، ولتحقيق مكانة إقليمية ودولية تسعى لها.
٤. يبقى هدف تركيا الرئيسي هو المحافظة على علاقات استراتيجية مع العراق كون الكورد لهم علاقات اقتصادية واجتماعية في الاقليم، فعلى الرغم من المشاكل التي اكتنفتها العلاقات بين العراق وتركيا، الا ان الاخير يسعى جاهداً لمد أواصر التقارب بين الدولتين.
٥. تسعى تركيا دائماً التدخل المباشر في القضايا العربية والتدخل في الشؤون الداخلية لا سيما في سورية والعراق وهذا ما يزعج دول الجوار الجغرافي للدولتين.

المقترحات:

١. ضرورة تشجيع وتفعيل لغة الحوار بين أصحاب القرار السياسي وعلى كافة الأصعدة، ومعالجة المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي ترسم الحدود بين الدولتين لتجنب العراق وتركيا المزيد من التوترات.
٢. يشكل العنصر الاقتصادي مصدر قوة لأي دولة القرن الحادي والعشرين وبما أن العراق يمتلك المقومات الاقتصادية من (نفط وغاز) لذا يمكن لصناع القرار النهوض باقتصاد العراق، ورفع المستوى الاقتصادي للمجتمع وتشكل اداة سياسية تعمل على المناورة الاقتصادية في حال تعرضها لأي مخاطر خارجية.
٣. العمل على التعاون بين حكومتي المركز والاقليم للوصول الى اهداف منشودة يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتخفيف من حدة الصراعات الداخلية والخارجية، فاستقرار العراق داخلياً يعني استقرار علاقاته مع دول جواره الجغرافي خارجياً.
٤. قيام العراق بمخاطبة الدول العربية والاسلامية بعقد المؤتمرات التي تدعو الى رفض التدخل السافر في الاراضي العراقي، واستغلال رابط (الدين، والمياه، والجوار الجغرافي) لبناء علاقة متميزة بين الدولتين.
٥. على أصحاب القرار ان يعو حقيقة مفادها ان العراق في طريقه لأن يصبح قوة إقليمية في المنطقة وقادر على لعب دور كبير في حال تم إدارة البلاد بطرق سليمة بعيدة عن المصالح الخارجية.

المصادر والمراجع:

١. بهنان، حنا عزو، العلاقات النفطية العراقية التركية ١٩٧٧-٢٠٠١، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٥)، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.
٢. البياتي، راجي يوسف محمود، المشاريع التركية وأثرها على العلاقات العراقية- التركية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٩، المجلد (٨)، العدد (٢٩)، جامعة الكتاب، كلية القانون والعلاقات الدولية، ٢٠١٩.
٣. تغبان، شريف، الشيخ الرئيس رجب طيب اوردغان، مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط١، دمشق، سوريا، ٢٠١١.
٤. الجاسر، محمد طه، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢.

٥. جاسم، أفراح ناثر، موقف تركيا من الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، مركز الدراسات الاقليمية، نشرة متابعات اقليمية، العدد (٢)، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.

٦. جريدة الاتحاد : http://www.alithad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=45328.

٧. الجلبي عصام، ومحمد نور الدين، النفط مرتكز للعلاقات العراقية التركية (تركيا والعرب تحديات الحاضر ورهانات الماضي)، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢.

٨. جمهورية العراق، وزارة التجارة، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، قسم الدراسات والترجمة، الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية العراقية مع دول العالم، قاعدة بيانات الاتفاقيات الموقعة بين العراق ودول العالم، قسم دول الجوار، ٢٠١٦.

٩. حداد، حامد عبيد، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات الأهداف والنوايا، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، متاح على الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=24996.

١٠. حسين فاضل، وكاظم هاشم نعمة، التأريخ الأوربي، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط١، ١٩٨٢.

١١. حسين، حيدر علي، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (٦٠)، ٢٠١٥.

١٢. حسين، حيدر علي، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(٣٧)، ٢٠١٢.

١٣. حسين، فاضل، مشكلة الموصل ودراسة في الدبلوماسية البريطانية– العراقية– التركية وفي الرأي السنة، بغداد، ١٩٦٧.

١٤. الخيرو، عز الدين علي، الفرات في ظل القانون الدولي السنة، منشورات وزارة الاعلام، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩.

١٥. داود اغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

١٦. الربيعي، فاضل، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

١٧. زغدان، مريم، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣–٢٠١٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة– ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٨. السامرائي، أحمد محمود علو، مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلة مداد الآداب، ٢٠١٨، المجلد (١)، العدد (١٤).

١٩. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، الاقليات والطوائف في تركيا صراع الهوية، متح على الرابط: https://www.aljazeera.net/2006/11/03/، تم زيارة الرابط بتأريخ: ٢٠٢١/٣/١٠.

٢٠. سعيد أمين محمد، وكريم خليل ثابت، مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة الوطنية في الأناضول، مجلة الطائف للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، ١٩٢٢.

٢١. السويداني، حامد محمد طه أحمد، العلاقات العراقية – التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٣.

٢٢. السويداني، حامد محمد طه، العلاقات العراقية– التركية العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد (٢٤)، ٢٠١١.

٢٣. سياسة العراق الدولية، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، العراق، ١٩٨٢.

٢٤. الشمري، مشرف وسمي محمد، ومحمد حازم الطائي، موقف تركيا من فيدرالية اقليم كردستان العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٤)، العدد (١٥)، ٢٠١٢.

٢٥. عبد الفتاح قبيس سعيد، ومثنى عبد الرزاق الدباغ، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ومستقبلها، مجلة ام المعارك، العدد (٢٢)، بغداد، العراق.

٢٦. عبد الفتاح، قبيس سعيد، ومثنى عبد الرزاق الدباغ، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ومستقبلها، مجلة ام المعارك، العدد (٢٢)، بغداد، العراق، (بلا سنة طباعة).

٢٧. العزاوي، علي ياسين عبد الله، أثر ندرة المياه العربية في احتمالات الصراع والتعاون، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٦.

٢٨. العكيلي، حيدر علي خلف، الاتفاقيات الدولية لمياه نهري دجلة والفرات بين العراق ودول الحوض (١٩٢٠-١٩٩٠)، مجلة دراسات تربوية، المجلد (٩)، العدد (٣٣).

٢٩. علوان، سطام حسين، معضلة المياه في حوض الرافدين بين تركيا وسوريا والعراق، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، العدد (٢٢)، ٢٠١٢.

٣٠. العوابد، كريم داغر محمد، الموقع الفلكي والجغرافي للعراق وأثره في تعرضه إلى ظواهر جوية قاسية في مناخه، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (١١)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، (بلا سنة نشر).

٣١. فولر، جراهم، الجمهورية التركية الجديدة- تركيا دولة محورية في العالم الاسلامي، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٩.

٣٢. القاضي، علي جبار كريدي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الانهار الدولية بين الدول المتجاورة، مجلة الخليج العربي، مجلد(٤١)، العدد (١-٢)، ٢٠١٣.

٣٣. الكبابجي، محمد صلاح محمود، العلاقات العراقية التركية ١٩٩١-٢٠٠٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢.

٣٤. لتشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج١، ترجمة، جعفر خياط، بغداد، العراق، دار المتنبي للطباعة، ١٩٦٤.

٣٥. ملكاوي، عصام فاعور، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي، الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، الخرطوم، السودان، ٢٠١٣.

٣٦. مؤتمر لنبحث معاً عن السلام والمستقبل، إذاعة عراق الحرة، متاح على الرابط: http://www.iraqhurr.org/content/article/1681581.html

٣٧. النعيمي، أحمد نوري، العلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠.

٣٨. نور الدين، محمد، تركيا والحرب العراقية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١١)، ٢٠٠٣.

٣٩. هاشم، نوار جليل، رؤية مستقبلية حول المياه في العراق والحلول المقترحة، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، العدد (٢٦)، ٢٠١١.

٤٠. http://www.peyamner.com/Arabic/PNAnews.aspx/ID=260290

٤١. https://rawabetcenter.com/archives/48046

٤٢. https://www.noor-book.com/?search_for=%D9%85

٤٣. Sctt, George, The Rise and fall of laague of Nations, London, itutchinsou,1973.

٤٤. www.alshirazi.com/world/article/89.htn